ما اختلف فيه عبد القاهر الجرجاني وأبو البقاء العكبري مع أبي علي الفارسي في شرحيهما على التكملة

Where ʿAbd al-Qāhir al-Jurjānī and Abū al-Baqāʾ al-ʿUkbarī Diverged from Abū ʿAlī al-Fārisī in Their Commentaries on al-Takmila

م.م. أنمار محل هزاع

Asst. Lect. Anmar Maḥal Hazzāʿ

جامعة سامراء / كلية التربية للعلوم الإنسانية

University of Samarra / College of Education for Humanities

07708131295

أ.م.د. رعد سرحان إبراهيم

Asst. Prof. Raʿd Sarḥān Ibrāhīm

جامعة سامراء / كلية التربية للعلوم الإنسانية

University of Samarra / College of Education for Humanities

الكلمات المفتاحية: الخلاف الصرفي، الشارحين، التكملة، أبو علي الفارسي، المسائل المختلف فيها.

Keywords: Morphological Disagreement, Commentators, Supplement, Abu Ali al-Farisi, Disputed Issues.

الملخص

يتناول هذا البحث اجتهادات أبي علي الفراســي في بعض المســائل التي وردت في شــرحي التكملة، لعبد القاهر الجرجاني وأبي البقاء العكبري، ثم يقف على موقف الشــارحين من تلك الآراء التي اجتهد بها أبو علي الفارسـي، واتسـم هذا البحث بشـيء من التفصـيل حيث يشـتمل على أهم المسائل التي ورد فيها خلافهما مع صاحب المتن، وأيضاً تقويم تلك الأحكام الصرفية تعليلاً وتأصــيلاً، والبحث عن أهم المســوغات التي أدّت إلى مســألة، إذ لم تكن هناك تغييرات اعتباطية إلا ولها أسباب مؤشرات.

Abstract

This study examines the scholarly judgments of Abū ʿAlī al-Fārisī on a number of issues discussed in the two commentaries on *al-Takmila* by ʿAbd al-Qāhir al-Jurjānī and Abū al-Baqāʾ al-ʿUkbarī. It further investigates the (stance) of the two commentators toward these opinions advanced by al-Fārisī. The research is characterized by a degree of analytical detail, as it addresses the principal issues in which the commentators differed from the original author, in addition to evaluating these morphological rulings through both justification and theoretical grounding. It also explores the key underlying motivations that led to the emergence of such issues, demonstrating that these variations were not arbitrary, but rather grounded in identifiable linguistic and methodological causes.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد العربي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فإنَّ الخلاف بين الصرفيين ظاهرة قديمة تعود إلى عهود مبكرة من عصر التأليف، وأنَّ للخلاف فائدة في إثراء المادة الصرفية، فلكل عالم نصيب من الاجتهاد والصواب، وندرج هذه الدراسة ما اختلف فيه الشارحان – عبد القاهر الجرجاني وأبو البقاء العكبري– مع أبي علي الفارسي، إذ خالفاه في تأصيل بعض المسائل الصرفية وتعليلها، وذهبا في الغالب إلى موافقة مذهب الجمهور، ولكن لم تكن مخالفتهما لأبي علي الفارسي من النوع الذي تقدح في مذهبه، وإنما جاءت من باب التنبيه على ما أجتهد أبو علي الفارسي في مسألة اختيار بعض الآراء التي خالفت مذهب أصحابه. وأنَّ أغلب الخلاف الذي حصل بينهم هو من حيث القياس والتعليل، ولس غريباً أن يحصل هذا الخلاف؛ لأنَّ أبا علي صاحب مدرسة قياسية، فمن الطبيعي أن يجتهد في قياس كثير من الأحكام التي تخالف مذاهب الشارحين.

واقتضت طبيعة منهجيتي في هذه الدراسة أن أقسم هذا البحث إلى مطلبين وخاتمة وقائمة للمصادر والمراجع.

فارتأيتُ أن أتناول في المطلب الأول: التعريف بالشارحين وشرحيهما على التكملة، ليكون تمهيداً ونبراساً لدراسة هذا الموضوع. ولم اخصص موضوعاً معيناً لنشأة أبي علي الفارسي وجهوده الصرفية؛ لأنَّه علمٌ من اعلام العربية، وتناولته الدراسات اللغوية كثيراً، وكذلك كتابه التكملة مشهور عند الدارسين قديماً وحديثاً، فأثرت على نفسي ألا اتطرق إليه إلا بشيء قليل. أما المطلب الثاني: جاء تحت عنوان ما اختلف فيه الشارحان مع أبي علي الفارسي. وختمت البحث بمجموعة من النتائج التي توصلت إليها، وانهيت رحلتي بقائمة من المصادر والمراجع، التي أفادت البحث تعليلاً وتأصيلاً.

المطلب الأول

التعريف بالشارحين وشرحيهما.

أولاً: عَبْد القَاهِر الجُرْجَاني (ت:471هـ) والمقتصد في شرح التكملة:

اسمه: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي ينسب إلى بلاد فارس، من أهل جرجان (بين طبرسات وخراسان). وقد اتصف عبد القاهر الجرجاني بصفة جليلة بأنَّه نحوي، بياني، متكلم، فقيه، مفسر، أشتهر عنه في الآفاق العربية أنَّه من أهل البلاغة وواضع نظرية النظم. وكان من أئمة اللغة والبيان (الفيروزآبادي، 2000، 185. الزركلي، 2002، 48/4. كحالة، د.ت، 310/5).

تخرج عبد القاهر الجرجاني على يد أبي الحسين بن عبد الوارث، ولم يقرأ على غيره، هو ابن أُخت أبي عليّ الفارسي وعن خاله أخذ علوم العربية وطوف الآفاق ثم رجع أخيراً إلى وطنه، وأقام في مدينة جرجان إلى أن توفي سنة إحدى وعشرين وأربعمئة، وقرأ عليه عبد القاهر الجرجانيّ وليس لهُ أستاذ سواهُ، ويعدُّ ابن عبد الوارث بالنسبة لعبد القاهر الجرجاني من أبرز شيوخه الذين تأثر بهم وأخذ عنهم مباشرة وجالسهم كثيراً، وقد صرح بلفظ (شيخنا عبد الوارث) (الفيروزآبادي، 2000، 185. الصفدي، 2000، 9/3). وبرع عبد القاهر الجرجاني في فنون شتى حتى أشتهر عنه أنَّه من أهل النحو والصرف والبلاغة والبيان، وله أيضاً شعر رقيق، فقد ألف في علوم البلاغة كـ (أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز) وفي النحو والصرف كالجمل والتتمة والعمدة في تصريف الأفعال والعوامل المئة وغير ذلك (الزركلي، 2002، 48/4؛ كحالة، د.ت، 310/5). وأخذ العلم عنه مجموعة من أهل الشأن والبصيرة، وتخرج في مدرسته علماء أشهرهم: أحمد بن عبد الله المهاباذي من أبرز تلامذة عبد القاهر الجرجانيّ، له كتاب (شرح كتاب اللمع). نسبته الى (مهاباذ) قرية بين قم وأصبهان الملقب بـ (الضَّرِير)، وقد ذهب الأكثرون إلى أنَّه توفي سنة خمس وعشرين وخمسمئة (الصفدي، 2007، 86. الصفدي، 2000، 75/7. السيوطي، د.ت، 320/1).

وفاته:

توفى عبد القاهر الجرجاني بعد حياة حافلة بالعلم والتصنيف سنة (471هـ) في جرجان (الفيروزآبادي، 2000، 185. كحالة، د.ت، 310/5) وذهب فريق آخر من ترجم له إلى أنَّ وفاته (474هـ) (الباباني، د.ت، 606/1). لكن الظاهر عند محقق الكتاب والأقرب إلى الصواب الرأي الأول، لأنَّ أول من ذكر هذا وفاته هو القفطي وهو أسبق المترجمين له (الجرجاني، 2007، 52/1).

أما المقتصد في شرح التكملة:

فيعد اختصاراً لكتاب المغني في شرح التكملة الذي بسط الجرجاني مسائله ومدَّ قياسه وعلله حتى وصل إلى ثلاثين مجلداً، وهو من الكتب المفقودة لم تصلنا أخباره إلا عن طريق من ترجم له، لقد أفاد الجرجاني من علماء عصره والذين أخذ من مصادرهم فضلاً عن لهجات العرب التي أفادت في توجيه التغييرات الصرفية التي تطرأ على بنية الكملة (الجرجاني، 2007، 47/1).

ولا تخفى علينا جهوده الصرفية الكبيرة، إذ كاد يشكل مذهباً، فأول من استخدم مصطلح الصرف في كتابه (المفتاح في الصرف) بدلاً عن (التصريف) الذي اعتاد القدماء على استخدامه، حتى عدَّ أحد علماء اللغة الذي أسهم إسهاماً كبيراً في مجال الصرف. وخاصة في سياق التعليل الصرفي، حيث استخدم الجرجاني أدوات ومناهج لتعليل الكلمات واشتقاقاتها، ولم يخرج عبد القاهر الجرجاني عن منهج أبي علي الفارسي كثيراً، بل كان متأثراً به إلى حدٍ ما.

أما مذهبه الصرفي: فالحديث عن مذهبه يتجلى عندنا من تعليله الصرفي، فتظهر نزعته البصرية على ما يأتي:

أحدها: موافقة تعليل البصريين: إذ تبنى المذهب البصري على الأكثر كما دلَّ على ذلك تعليله للمسائل التي تمثل بصريته، كتعليل حذف الواو من (يَعِدُ) للثقل، وإعلال المصدر لإعلال فعل من باب حمل الفرع على الأصل، وغيرهما من المسائل.

ثانياً: المصطلحات: استخدم الجرجاني مصطلحات بصرية كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة وغيرهن من المصطلحات، وهذا يعني أنَّه بصري المذهب.

ثالثاً: تصريحه بـ (اصحابنا): فإذا ذكر شيئاً عن أبي علي الفارسي مما يخالف البصريين قال: (أصاحبنا)، فيأخذ بآرائهم ويؤيدهم في جلِّ المواضع.

وعلى الرغم مما ذكرناه فإنَّه لم يكن جامعاً على بصريته بل نجده قد خالف البصريين في بعض المواطن في شرحه، ويذهب إلى موافقة المذهب الكوفي، كمذهب في توجيه همزة (ايمن الله)، ومما تجدر الإشارة إليه أنَّه إذا ذكر خلافاً بين سيبويه وواحد من البصريين فإنَّه يرجح تعليل سيبويه، ويقد يخلط بين التعليلين وتقويتهما.

ثانياً: أبو البقاء العكبري (ت:616هـ) وشرحه على التكملة:

اسمه:

عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء عبد الله بن الحسين، إمام عصره، الضَّرير النحويّ، والعكبري نسبة إلى (عُكْبَرَا) بالقصر بليدة على دجلة فوق بغداد بخمسة فراسخ، ثم البغدادي الأزجيّ نسبة إلى المنطقة التي كان يسكنها في بغداد، وهي محلة بباب الأزج (الذهبي، 2003، 471/13.

محيسن، 1992، 98/2). واتسم بصفة النحوي واللغوي فنسبة إلى ما برع فيه من العلوم العربية (العكبري، 2020، 38/1).

نشأته:

ولد أبو البقاء العكبري سنة ثمان وثلاثين وخمسمئة للهجرة، حفظ أبو البقاء العكبري القرآن في صغره، ثم جدّ في طلب العلم منذ نعومة أظفاره، وتتلمذ على جهابذة علماء عصره، فقرأ علل القراءات على بن عساكر. وقرأ النحو والصرف على ابن الخشاب، وأبي البركات الأنباري، حتى حاز قصب السبق في علوم العربية جميعاً، وأصبح من أئمة اللغة الأوائل التي شهدت على ذلك مصنفاته المبدعة، إذ ذكر ابن النجار أنَّه قرأ عليه كثيراً من مصنفاته وصحبته مدة طويلة. وكان ثقة حسن الْأَخلاق متواضعاً. ذكر لي أنَّه أضرّ في مرحلة صباه بالجدريّ (الذهبي، 2003، 471/13).

وجاء في معجم الأدباء ((شيخ زمانه، وفرد أوانه، منحة الدهر، وحسنة العصر، إمام في كل علم من النحو واللغة والفقه والفرائض والكلام، يقرئ ذلك كله وهو ضرير، أضرّ وهو في صباه بالجدري)) (الحموي، 1993، 1514/4) إذ كان العكبري ضليعاً في علوم شتى، تاركاً خلفه تراثاً حيّاً حافلاً بالمؤلفات التي لا يمكن لدراس العربية الاستغناء عنها، حيث درس عليه ابن النجار وقرأ عليه كثيراً من مصنفاته (الحموي، 1993، 2907/7) وحاول الدارسون بسيرته إحصاءها فتوصلوا إلى ما يقرب من سبعة وخمسين مؤلفاً، منها ما هو محقق ومطبوع ومنها ما زال مخطوطاً أو مفقودة (العكبري، 2020، 65/1).

أما تلاميذه فكثيرة إذ رحلت إليه طّلبة العلم من شتى النَّواحي، وأقرأ النَّاس المذهب والفرائض والنَّحْو وَاللُّغَة، ومن أبرز تلاميذه ولده عبد الرحمن بن عبد الله العكبري توفي(636هـ) وأبو الفرج، ناصح الدين المعروف بابن الحنبلي (634هـ) قد قرأ على أبي البقاء العكبري الفصيح لثعلب من حفظه، وبعض التصريف لابن جني وأيضاً أخذ عبد السلام بن عبد الله بن تيمية المشهور بالمجد، جد شيخ الإسلام ابن تيمية عن العكبري (652هـ) (محيسن، 1992، 101/2).

وكذلك من تلاميذه الذي انتهت إليه الرئاسة في علم الكلام والعربية الحسن بن أبي المعالي بن مسعود الحلّي، المعروف بابن الباقلاني (ت:673هـ)، إذ قرأ علوم العربية على أبي البقاء وكان يتمتع بكثرة الحفظ والفهم (العكبري، 2020، 57/1) وقرأ عبد الصمد بن أحمد بن عبد القادر بن أبي الحسين البغدادي، المقرئ المحدث النحوي (ت676هـ) كتباً كثيرةً على العكبري كما جاء في كتب التراجم قال: ((قرأت على أبي البقاء العكبري من حفظي كتاب (اللمع) لابن جني، والتصريف الملوكي، والفصيح لثعلب، وأكثر كتاب (الإيضاح) لأبي علي الفارسي، وسمعت عليه (المفضليات)) (محيسن، 1992، 101/2).

وقد توفي أبو البقاء العكبري بعد حياة حافلة بالعلم والتصنيف في بغداد سنة ستة عشرة وستمئة للهجرة (الحموي، 1993، 2907/7).

شرحه على تكملة أبي علي الفارسي:

يعد شرح العكبري على التكملة من أهم الشروح الصرفية إيضاحاً وتفصيلاً، وبما فيه من مادة صرفية، لا يمكن لاستغناء عنها في الدرس الصرفي، لأسلوبه السهل الممتع، والتنظير بين أقوال العلماء والترجيح بينها فضلاً عن اجتهادات العكبري واختياراته مما أفاد هذا الشرح المكتبة العربية من حيث أنَّه موسوعة في علم صرف.

وعلى الرغم من اعتماده على الأصول القديمة، إلا أنَّه أضاف تعليلات جديدة ونظرات أخرى على تلك الأصول، بناءً على فهمه العميق للغة وأولى التعليل اهتماماً بالغاً، حيث كان يركز على العلل الصرفية وفق القواعد الصرفية، وهو جانب من التطور في المنهج العلمي السديد.

المطلب الثاني

المسائل الصرفية المتخلف فيها.

على الرغم من موافقة الشارحين لأبي علي الفارسي في أغلب المسائل إلا أنَّهما يخالفانه في بعض الآراء والتعليلات، ويتجلى هذا فيما نذكره في هذا المطلب.

- **القول في أمر (رُدَّ):**

تباين الشارحان كثيراً في تعليل لغة الإدغام من عدمه، فذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أنَّ قياس الأمر فك الإدغام، إذا كان مضاعف العين واللام، نحو قوله: ((اعلم أنَّك إذا أمرت الواحد من نحو (رَدَّ وشَدَّ)، كان القياس أن تقول: (ارْدُدْ) بإظهار المثلين، لأجل أنَّ الإدغام يقتضي في المثلين أن يسكن الأول ويتحرك الثاني، والأمر في (ارْدُدْ) بالعكس من هذا، لأنَّ الأول متحرك والثاني ساكن، ولهذا اختار أهل الحجاز الإظهار)). (الجرجاني، 2007، 188/1). أي أنَّ قواعد الإدغام هنا مفقودة، لأنَّه ينبغي أن يكون الأول ساكناً والثاني متحركاً، وهذا الشرط غير موجود في أمر الثلاثي المضاعف، فكان القياس أن يفك الإدغام.

ثم ذكر أنَّ من العرب من يدغم المتماثلين فقال: ((فأما من قال: (رُدَّ) فأدغم، فلأجل أنَّ الدال الأخيرة لما كانت تتحرك لالتقاء الساكنين في نحو (ارْدُدِ القوم) و(ارْدُدْ ابنَكَ)، نزل ذلك منزلة الحركة اللازمة، فصار كأنَّه بمنزلة المضارع في حال النصب والرفع نحو (هُو يَرُدُّ) و(لَن يَرُدَّ)، فأسكن الدال الأولى ونقل حركتها إلى الراء، فسقط همزة الوصل للاستغناء عنها، فصار في التقدير إلى اجتماع مثلين ساكنين، فوجب تحريك الثاني ليمكن اللفظ بالكلمة)). (الجرجاني 188/1).

وعلل العكبري من حيث هو أخف عليهم في النطق دفعة واحدة من الإظهار، فقال: ((وأما اجتماعهما في التقدير فكقولك: (رُدَّ) في الأمر، وذلك أنَّ الدال الثانية حقّها السكون ولو نُطِقَ بها ساكنة، لحُرِّكت الدّال الأولى، لئلا يجمع بين ساكنين، فسكن الأول وبقي الثاني ساكناً تقديراً فلمّا اجتمعا بهذا السبب، حُرِّكَ الثاني بعد أن أُدعِمَ الأول فيه وحصل له من ذلك النطق بالحرفين نطفاً واحداً، وهو أسهل من فك الإدغام، لأنَّه عند ذلك يرفع اللسان عن موضع ثمَّ يعيدُهُ إليه في الحال من غير فصل، ورفعُه بهما رفعةً واحدةً أسهل. وهذا هو أصل باب الإدغام، وما ذكرناهُ من الإدغام مذهب بني تميم)). (العكبري، 2020، 116/1).

وبعد هذا العرض فقد اتضح لدينا أنَّ الإظهار هي لغة الحجازيين وهو القياس عند الشارحين، أما التميميون فيدغمون المتماثلين في الأمر الثلاثي، لأجل التخفيف.

لكن أبا علي الفارسي قد جعل لغة الإدغام لكل العرب، ولم يخصص الإظهار لأهل الحجاز والإدغام لبني تميم، فقال: ((فكل العرب تدغم المعرب)). (الفارسي، 1999، 186).

ولم يرتضِ الشارحان ذلك فقال عبد القاهر الجرجاني: ((وقال شيخنا: قول أبي علي في أول الباب: وكل العرب تدغم المعرب، تسامح في العبارة لأنَّ المجزوم نحو (لم يَرْدُدْ) من المعرب، وأهل الحجاز لا يدغمون، غير أنَّه قال ذلك بعد ذكره (يَرُدَّ ويَفِرَّ)، فهو يريد ذاك، والتحقيق أن تقول: وكل العرب تدغم هذا النحو من المعرب)). (الجرجاني 188/1). ويفهم من هذا أنَّ عبد القاهر الجرجاني قد تابع شيخه عبد الوارث في مخالفة أبي علي الفارسي، ويمكن تفسير (تسامح في العبارة) من باب اطلاق العام على الخاص، أي ليس كل المعرب يدغم بل أهل الحجاز يظهرون المثلين في الجزم وما بني عليه نحو (لم يَرْدُدْ).

وأيضاً وافقه العكبري في مخالفته لأبي علي الفارسي، فقال ((ليس على عمومه، فأنَّ المجزوم لا يدغمه أهل الحجاز على ما ذكرنا، وإنما أريد المرفوع والمنصوب نحو (هو يَرُدُّ) و(لن يَرُدَّ)، وسبب ذلك أنَّ الحرفين في الأصل متحركان فهما في ذلك بمنزلة الماضي نحو (رَدَّ وفَرَّ) إلا أنَّهم في المضارع آثروا الإدغام... فإذا أمروا جوَّزوا فيما قبل الساكن ضم العين إتباعاً، والإتباع عندهم مستحسن للتجانس، وقد أتبعوا فيما لا يقتضيه القياس نحو (المِغِيرَة ورِغِيف)) و((الحمدُ لِلهِ) فالإتباع هنا أحسن، ومن فتحه قاسه على (أَينَ وكَفَ)). (العكبري، 2020، 120/1).

أما الراجح عند الصرفيين مذهب أهل الحجاز، إذ علل سيبويه لم يكن بدّ أو حيلة إلا تحريك الذي قبله، لئلا يلتقي ساكنان، فكان (ارْدُدِ الرجل) بإظهار المثلين، ثم يدعونه على حاله؛ لأنَّ هذا التحريك ليس بلازم له وإنما هو عارض لالتقاء الساكنين.(سيبويه، 1988، 530/3). وأكدّ المبرد ذلك وعدَّ قول الحجازيين من أجود الأقاويل، فإنَّك إذا أَمرتَ الواحد من المضاعف العين واللام على صيغة (افْعَلْ) قلت: (ارْدُدْ) كما تقول: (اُقْتُلْ) وأيضاً (اعْضَضْ) مثل (اذْهَبْ). (المبرد، د.ت، 184/1).

وأيضاً المعول عليه عند المتأخرين إظهار المثلين لقياسه، لأنَّهم يضاعفون المثلين في الجزم وبناء الأمر كما في (لم يَرْدُدْ) أو (ارْدُدْ). (الخوارزمي، 1990، 290/4. ابن مالك، 2002، 109. ابن إياز، 2002، 167). وبنوا حكمهم هذا على قوة ما جاء في السماع، فاستدلوا بقوله تعالى: ﴿ □ □ تم ﴾{لقمان:19}، وأيضاً ما أنشده أبو أسود الدؤلي.(الفارابي، 2003، 135/2. القالي، 1926، 202/2. الأبشيهي، 1419هـ، 173).

أُعْدُدْ من الرحمن فضلا ونعمة ... عليك، إذا ما جاء للعرف طالب

وذهب الرضي إلى أنَّ المشهور في أمر المضاعف الثلاثي إظهار الحرفين بلا إدغام، لأنَّ الحركة تحذف لموجب ثم تعرض ضرورة فيحرك الحرف لأجلها بغير حركة المحذوفة، فتقول: (ارْدُدْ) فإنَّه يحذف منه حركة الإعراب ثم يحرك ثاني المثلين فيهما لالتقاء الساكنين. (الرضي،

1975، 245/3).

وبناء على ما قد سلف فإنَّ يحتج بلغة الإدغام حيث استدلَّ بعض الصرفيين لهذه اللغة بقول جرير: (جرير، 1986، 63).

فَغُضَّ الطّرفَ إنَّك من نميرٍ . . . فَلَا كَعْباً بلغت وَلَا كلابا.

فالشاهد فيه الفعل (غَضَّ) جاء على لغة إدغام العين مع اللام ذلك بطرح حركة العين على الفاء ثم يحركون اللام لئلا يلتقي ساكنان، ولما أدغم في الأمر على هذه اللغة وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها. (سيبويه، 1988، 530/3. المبرد، د.ت، 184/1. الخوارزمي، 1990، 291/4. ابن مالك، 2002، 109. الرضي، 1975، 245/3). وعللوا الباعث إلى إدغام المثلين في (رُدَّ) التخفيف، لأنَّ ظهور المثلين ربما يثقل عند النطق في اللسان، ولذا لا تدغم ذلك في الاسم إذا جاء على هذا البناء نحو (عَدَدْ ومَدَدْ)، لخفة الاسم مع الفتحة، أما الفعل فإنَّه أثقل من الاسم، ذهبوا إلى الإدغام حتى يخف من ثقله. (الدينوري، 1990، 519. العلوي، 2009، 443/2).

وفي نظر المحدثين أنَّ الحجازيين قد مالوا إلى فك المتماثلين طلباً للتأني والتؤدة في الكلام، واستطاعت بعض القبائل من العرب بني تميم وقيس وأسد أن تحيل إظهار المثلين إلى إدغامهما، توخياً لسرعة الكلام والابتعاد عن ثقل تكرار الذي يحصل بنطق المتماثلين (الدينوري، 1990، 519. العلوي، 2009، 443/2).

ونافلة القول: إنَّ مذهب الحجازيين مقدم على مذهب التميميين من حيث القياس، لأنَّ الأمر مبني على مشابهة المضارع المجزوم، لعدم توفر شروط الإدغام فيه كما ذكرنا في موضعه، لكن لجأ التميميون إلى الإدغام لتسهل عليهم عملية النطق وأنَّ التباين الملحوظ في اختلاف اللهجات في لغة الإدغام عبارة عن تعليلات صوتية محضة إلا الكسر فإنَّه جاء تبعاً للأصل.

- وضع الهمزة مع حروف العلة:

إنَّ الاستقراء الصرفي يرشدنا إلى أنَّ الهمزة من الحروف الصحيحة كالعين والغين وغيرهما، لكن أبا علي الفارسي وضعها مع أحرف العلة أثناء حديثه عن التثنية والجمع، فقال: ((والمعتل ما كان آخره ألفاً أو ياءً مكسوراً ما قبلها أو همزة)) (الفارسي، 1999، 237). ولم يرتضِ الشارحان ذلك بل ذهبا إلى أنَّه من الحروف الصحيحة، ولا ينبغي أن توضع مع أحرف العلة، كما قال عبد القاهر الجرجاني: ((اعلم أنَّ أبا علي رحمه الله قال في أول الباب: والمعتل ما كان آخره ألفاً أو ياءً مكسوراً ما قبلها أو همزة، فظاهر هذا يقتضي أنَّ الهمزة من حروف العلة، وليس كذلك، لأنَّها من الحروف الصحيحة كالعين)). (الجرجاني، 2007، 355/1). وهذا يعني أنَّه لم يسلم بكلِّ ما جاء عن أبي علي الفارسي، بل يقلب النظر فيه تعليلاً وتفنيداً ثم بعد ذلك يطلق الأحكام.

وهذه المخالفة لم تكن من باب القدح في اجتهاد أبي علي الفارسي، فيلتمس له العذر ويوجه مقصده هذا على أساس منطقي، ويعلل إبدال الهمزة وكثرة تغييرها بأنَّها تشبه أحرف العلة، نحو قوله: ((ولكنه ذكرها في جملة المعتل هنا خاصة لأمرين: **أحدهما:** أنَّ الهمزة تكون مبدلة من حروف اللين في نحو (كِسَاء ورِدَاء)، وإذا كان الأصل حرف اللين، كان الاسم معتلاً على الحقيقة، وكذا في (علباء وحمراء)، لأنَّها في (عَلْبَاء) منقلبة عن يا الإلحاق في نحو (دِرْحَايَة) وهمزة (حَمْرَاء) منقلبة عن ألف التأنيث، وإذا كان كذلك، كانت هذه الأسماء التي في أواخرها همزات معتلة، **والثاني:** أنَّه يريد بالمعتل في هذا الباب هو ما يتغير آخره في التثنية نحو أن تقول: (عَصَوَانِ)، فصير إلى الواو بعد الألف، وهذا الاعتلال موجود في الهمز، لأنَّك تقول: (كِسَاوَانِ)). (الجرجاني، 2007، 355/1).

وتبع العكبري عبد القاهر الجرجاني في مخالفة أبي علي الفارسي، فقال معللاً: ((وأما الهمزة فقد جعلها أبو علي في هذا الباب من حروف العلة وهي في التحقيق حرف صحيح، ولأنَّها تثبت في الجزم والوقف، كقولك: (لَمْ يقرأ واقرأْ)، وحروف العلة تحذف في هذين الموضعين)). (العكبري، 2020، 180/1). ثم تكرر التعليل ذاته عند العكبري في مسألة وضع الهمزة مع أحرف العلة لكثرة تغييرها فقال: ((ووجه إدخاله إياها في حروف العلة أنَّ التغيير يدخلها كثيراً، فتقلب تارة واواً مثل (سَوَلَ) وتارة ألفاً مثل (راس)، وتارة ياءً مثل (بِير)...)). (العكبري، 2020، 180/1).

وجاء في كتب التراث أنَّ بعض الصرفيين يجعلون الهمزة من أحرف العلة. (دنقوز، 1959، 80؛ الصبان، 1997، 464/2. الصاعدي، 2002، 433/1)، وهذا في نظرنا راي ضعيف لا يعول عليه، لعدم اطراد هذا الرأي عند الصرفيين، فيبقى الراجح والقول الصحيح ما صرَّحَ به الشارحان بأنَّ الهمزة من الحروف الصحيحة كالعين وغيره.

- تصحيح الهمزة الأصلية في التثنية:

يقتضي الأصل الصرفي أن تصح الهمزة الأصلية في باب التثنية، ولا يجوز قلبها واواً، استصحاباً لأصل وضعها، وهذا ما ذهب إليه الشارحان في تعليل تصحيح الهمزة، فقال عبد القاهر الجرجاني: ((اعلم أنَّ هذه الهمزة في هذه الأمثلة الممدودة على أربع مراتب: فالمرتبة الأولى للهمزة الأصلية نحو (قُرَّاء)؛ لأنَّه فُعَّال من قَرَأَ مثل (كُرَّام وحُسَّان)، وهذه تصحح تقول: (قُرَّاءَانِ)، وكذا كل همزة أصلية)). (الجرجاني، 2007، 368/1).

ووافقه العكبري في التعليل ذاته، فقاله: (والجيد المسموعُ إقرارها في التثنية، لأنَّ الهمزة حرفٌ صحيحٌ، فإذا كانتْ أصلاً فقد خرجتْ على أقوى أحوالها، فجرتْ مجرى الباء والجيم وغيرهما)). (العكبري، 2020، 254/1).

وقد أجاز أبو علي الفارسي العدول عن هذه القاعدة حملاً على ما قلبت الهمزة الأصلية في بابه وهو النسب فقال: ((ويجوز عندي في قياس قولِ من قال في النسب (قرَّاوِيّ) أن يثني بالواو)). (الفارسي، 1999، 243).

ولم يرتضِ الشارحان ذلك الخروج عن أصل القاعدة، فقال عبد القاهر الجرجاني: ((وأما ما ذكره أبو علي من أنَّ التثنية بالواو نحو (قُرَّاوَانِ)، يجوز في قول من قال: (قُرَّاوِيٌّ)، فشيء أجازه على القياس دون السماع. وكان شيخنا يشير إلى أنَّه ليس بذاك، ونقول: إنَّ النسب يأتي فيه من التغيير ما لا يأتي في غيره، ولكن الذي حسن هذا عنده أنَّ الهمزة كثيراً ما يعتورها القلب، فكيف تصرف الحال فكون الهمزة (كِسَاء ورِدَاء) بعد همزة (قرَّاء) بدرجة واضحة، لأنَّ (كسَاوَان ورِدَاوَان) كثير و(قُرَّاوَانِ) لا يوجد له استعمال)). (الجرجاني، 2007، 368/1).

وتكرر الأمر نفسه مع العكبري في مخالفة ما أجازه أبو علي الفارسي في هذه المسألة، معتمداً على ما قاله عبدالوارث في استعباد حمل التثنية على النسب، فقال: ((وأجاز أبو علي قلبها واواً قياساً على قلبها في النسب وهو قياس غير مسموع، قال عبد الوارث: وقياسه على النسب بعيد، لأنَّه موضع تغيُّر، وليست التثنية كذلك، وكان الشبه لأبي علي أنَّها همزة بعد ألفٍ، والهمزةُ تستثقلُ في الجملة فساغ تغيُّرُها كما غُيِّرتْ بالتخفيف والحذف في عدة مواضع)). (العكبري، 254/1).

فيعد ما أجازه أبو علي عدولاً شاذاً عن أصل القاعدة ؛ لأنَّ قلبها من الواو يكون في غير هذا الموضع، كأن تكون مبدلة أو زائدة للتأنيث، لذا استبعد الصرفيون هذا الإبدال وعدَّوه خطأ، ومن ثم خطأوا أبا علي الفارسي في حمل (قُرَاوَان) على النسب (قُرَاوِيّ)، لأجل ذلك هو في نظرهم شاذ ولا يقاس عليه، فلا يجوز قلبها في أي شكل من الأشكال. (المبرد، د.ت، 39/3؛ السيوطي، د.ت، 163/1؛ عباس حسن، د.ت، 618/4). أما ابن جني فقد ذهب إلى توجيه مختلف في قلب الهمزة واواً، وذلك بحمل (قُرَاوَان) على نظيره (كِسَاوَان). (ابن جني، د.ت، 215/1).

والراجح عند الصرفيين والقول الصحيح ما أجمعوا عليه وهو إقرار الهمزة في تثنية (قُرّاء)، لأنَّها حرف صحيح ولقوتها بالأصالة فذهب ابن عقيل إلى إثباتها وجوباً، لأنَّها أصلية من بنية الكلمة، فيجب إبقاؤها على حالها. (ابن عقيل، 1980، 107/4. عباس حسن، د.ت، 617/4). وعلل غيره إنما لم تقلب الهمزة فيهما لقوتها بالأصالة وعدم انقلابها عن غيرها. (الأزهري، 2000، 508/2).

والحقُّ لا يمكن أن نصف ما أجازه أبو علي الفارسي من قلب الهمزة واواً في التثنية حملاً على النسب شاذاً لا يقاس عليه، وإن لم يرد شيء من هذا القبيل في السماع، وإنما له وجه في العربية، إذ وجه الجرجاني أنَّ الهمزة كثيراً ما يعتروها القلب كما في (كِسَاوَان) ونحوه، لكن (قَرَاوَان) ليس

له استعمال. ويرى العكبري أنَّ العدول عن تصحيح الهمزة إلى قلبها واواً جاء للاستثقال كما غيرت بالتخفيف والحذف.

- في النسب إلى (وبار):

يعد النسب إلى (وَبَار) غير مطرد، فقال عبد القاهر الجرجاني: ((وأما (أُبَارِيّ) في النسب إلى (وَبَار)، فبمنزلة (سُهْلِيٌّ) في أن الصدر منه ضم، وإن كان مفتوحاً قبل النسب، أما قلب الواو همزة، فليس لأجل النسب خاصة، وذلك أنَّ الواو إذا انضمت جاز فيها الهمز نحو (أُقِّتَتْ) و(وُقِّتَتْ)، وقال أبو علي: بني الاسم (فُعَال)، فكأنَّه يشير إلى قولهم: في (أُبَارِيٌّ) بمنزلة (عُلْوِيٌّ) في (العَالِية)، من حيث وضع من تركيب المنسوب إليه لفظ، ثم نسب إليه)). (الجرجاني، 2007، 416/1).

يلاحظ أنَّ عبد القاهر الجرجاني يخالف أبا علي الفارسي من حيث تعليل قلب الهمزة من الواو، نحو (أُبَارِيّ)؛ وذلك لانضمام الهمزة ضماً لازماً، ويرى أبو علي الفارسي بأنَّ الهمزة جاءت مضمومة على أصل وضعها، وهذا خلاف مذهب عبد القاهر الجرجاني.

وسار العكبري على طريقة عبد القاهر الجرجاني في تعليل قلب الواو همزة، نحو قوله: ((وقالوا في النسب إلى وَبَار: (أُبَارِيٌّ)، فضموا الواو ثمَّ أبدلوها همزة لضمها كما قالوا في وُقِتَتْ: (أُقْتَتْ)، فهذا تغيير يختص بالنسب إلى هذه الكلمة)). (العكبري، 2020، 288/1).

ومن خلال هذه الاجتهادات في التعليل ونقض ما دونها تفتح أبواباً للتطور والمضي قدماً في توضيح الأحكام.

وذكر ابن حمزة العلوي أنَّ النسب يكون خارجاً عن الأقيسة المعروفة والمطردة، وإنَّما يعتمد هذا على مصادر اللغة؛ لأنَّه أمر سماعي وليس من الألفاظ التي يقاس عليها في شيء، إما قلب الواو همزة في النسب إلى (وَبَار) قد يكون من باب القياس على ما هو مطرد في غير باب النسب. (العلوي، 2009، 153/2).

- إثبات الهمزة الأصلية في النسب:

ذكرنا في غير هذا المسألة أنَّ القياس يقتضي تصحيح كلَّ همزة أصلية ووقعت لاماً للاسم، فلا يجوز العدول عن ذلك إلى قلبها من أحرف العلة، وإنما تقول في النسب إلى قُرَّاء (قُرَّائِيّ)، وعلل الجرجاني ذلك فقال: ((فإنَّ الهمزة في آخر الاسم على وجهين، أحدهما: أن تكون غير أصلية، الثاني: أن تكون أصلية فالتي يبدأ بها هي الأصلية نحو (قُرَّاء)، لأنَّ (فُعَّال) من قرأْتُ لا يكون فيها إلا التصحيح نحو (قُرَّائِيّ) كـ (قُرَّاعِيّ)). (الجرجاني، 2007، 448/1).

وأيضاً ذهب العكبري إلى وجب تصحيح ولا يجوز غير ذلك، فقال: ((أن تكون أصلاً بنفسها نحو (قُرَّاء ووَضَّاء)، وهذه تثبت في النسب لأنَّها لم تضعف بالتغييرِ فهي كغيرها من اللامات)).

(العكبري، 2020، 321/1).

وهذا الذي ذكرناه هو الصحيح عند الصرفيين، ولكنّ أبا علي الفارسي قد ذكر جواز إبدال الهمزة الأصلية واواً نحو قوله: ((وقد أبدل منها أيضاً الواو)). (الفارسي، 1999، 262). فلم يرتضِه الجرجاني ووصفه بالشاذ الذي القياس عليه في باب النسب، فقال: ((وأما قول من قال: (قُرَّاوِيّ) فشاذ لا يقاس عليه)). (الجرجاني،448/1). فوجه شذوذه أنَّه لم يرد في السماع ولا يوجد له نظائر في القياس.

أما العكبري فقد ضعف قول الفارسي، فقال: ((وقد أجيز قلبها واواً على ضعف لأنّها في اللفظ كهمزة (حَمْرَاء) والألف قبلها والهمزة تشبهُ الألف، فحسن إبدالها واواً، فراراً من اجتماع المثلين)). (العكبري،321/1). أي أجيز ذلك للمشابهة بين الألف والهمزة، فكما تقلب الألف واواً في النسب، كذلك الهمزة يجوز قلبها واواً.

ثم ناقض العكبري نفسه، إذ جاء في لبابه إنَّ قلبها واواً شاذ لا يقاس عليه، وذلك لأنَّها شُبهت بالزائدة، والأجود أن تقرّ في النسب فيقال: (قُرَّائِيّ). (العكبري، 1995، 153/2).

أما رأي الصرفيين في ذلك، أنَّ الأجود أن تبقى الهمزة على حالها، واستقبحوا قلبها واواً إذا كانت لاماً أصلية، وإنما سوغ بعض الصرفيين فكرة قلبها واواً حملاً على قلب الهمزة المتطرفة في (كِسَاء)، لكن يبقى الراجح عندهم أن تبقى الهمزة الأصلية على حالها. (سيبويه، 1988، 378/3؛ المبرد، د.ت، 149/3؛ ابن السراج، د.ت، 63/3؛ ابن جني، 1954، 156/1؛ ابن جني، د.ت، 209؛ ابن الصائغ، 2004، 684/2)، وتأييداً لهذا الكلام استبعد ابن الوراق أيضاً قلب همزة (قُرَّاء) واواً، إذا كانت لام الْفِعْل ولكن حملوه على ما قلبت همزته واواً، ووجه جوازه أنَّه محمول على قلب همزة (كِسَاء) (الوراق، 1999، 541).

واستنتج ركن الدين إثبات الهمزة الأصلية في النسب على الأكثر نحو (قَرَّائِيّ) في قُرَّاء، لأنَّه من (قَرَأَ)، وإبدالها قليل لا يصل إلى مرتبة القبول. (الحسيني، 2004، 396/1).

ويتضح أخيراً أنَّ الأجود في ذلك عند جميع الصرفيين إثبات الهمزة، لأنَّها حرف صحيح.

النتائج:

الحمد لله الذي أعان وقدر، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين نبينا محمد (صلى اله عليه وسلم) وعلى آله وصحبه أجمعين.

وقد وصلت الدارسة إلى مجموعة من النتائج نذكر أهما في هذا الموضع على النحو الآتي:

1- كان أبو علي الفارسي أكثر جرأة من غيره في قياس بعض الأمثلة على نظائرها في اللغة، وهذا ليس غريباً على أبي علي، لما اشتهر عنه أنَّه صاحب مدرسة قياسية.

2- على الرغم من توافق الشارحين مع أبي علي الفارسي في تعليل المسائل الصرفية إلا أنَّهما يخالفانه في بعض المسائل.

3- كانت مخالفة الشارحين لأبي علي الفارسي نتيجة لاتباعهما منهج السابقين لهما من الصرفيين، وتمسكهم بآراء الجمهور وتأثرهما به من جهة أخرى.

4- كان لعبد الوارث أثر كبير في تعليلات الجرجاني ثم انعكس ذلك على تقوية مذهبه وترجيحاته، حتى بان تأثيره على من جاء بعد.

5- استنتجت الدراسة أنَّ للشارحين باعاً طويلاً في لهجات العرب، إذ استطاعا ترجيح لغة الإظهار وهي لغة أهل الحجاز على لغة الإدغام.

6- لم ينحصر اختلاف الشارحين مع صاحب المتن فقط بل اختلفا في تعليل بعض المسائل.

المصادر

-القرآن الكريم

أولاً: المصادر باللغة العربية

1. الأبشيهي، محمد بن أحمد. (د.ت) .*المستطرف في كل فن مستطرف* .عالم الكتب.
2. ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر. (د.ت) .*الشافية*)
3. ابن السراج، محمد بن السري بن سهل. (د.ت) .*الأصول في النحو* (تحقيق عبد الحسين الفتلي). مؤسسة الرسالة.
4. ابن الصائغ، محمد بن حسن .(2004) .*اللمحة في شرح الملحة* (تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط1). الجامعة الإسلامية.
5. ابن إياز، .(2002)*شرح التعريف بضروري التصريف* (تحقيق هادي نهر، وهلال ناجي المحامي، ط1). دار الفكر.
6. ابن جني، عثمان بن جني الموصلي .(1954) .*المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني* (تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط1). دار إحياء التراث القديم.
7. ابن جني، عثمان بن جني الموصلي. (د.ت) .*الخصائص* .الهيئة المصرية العامة للكتاب.
8. ابن جني، عثمان بن جني الموصلي. (د.ت) .*اللمع في العربية* .دار الكتب الثقافية.
9. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي .(1980) .*شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك* (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20). دار التراث.
10. ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي .(2002) .*إيجاز التعريف في علم التصريف* (تحقيق محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، ط1). عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية.
11. الأزهري (خالد بن عبد الله بن أبي بكر) .(2000) .*شرح التصريح على التوضيح* (تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1). دار الكتب العلمية.
12. الباباني، إسماعيل بن محمد أمين. (د.ت) .*هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين* . دار إحياء التراث العربي.
13. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن .(2007) .*المقتصد في شرح التكملة* (تحقيق أحمد بن عبد الله الدويش). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
14. جرير، .(1986)*ديوان جرير* .دار بيروت للطباعة والنشر.
15. الحسيني، حسن بن محمد بن شرف شاه الأستراباذي، ركن الدين .(2004) .*شرح شافية ابن الحاجب* (تحقيق عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط1). مكتبة الثقافة الدينية.

16. الحموي، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله .(1993) .معجم *الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)* (تحقيق إحسان عباس، ط1). دار الغرب الإسلامي.
17. الخوارزمي، (لم ترد بيانات المصدر الخاصة بكتاب *التخمير* كاملة في القائمة.(
18. دنقوز، شمس الدين أحمد .(1959) .*شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف* (ط3). مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
19. الدينوري، الحسين بن مسى بن هبن الله .(1990) .*ثمار الصناعة في علم العربية* .جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
20. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد .(2003) .*تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام* (تحقيق بشار عواد معروف، ط1). دار الغرب الإسلامي.
21. الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن .(1975) .*شرح شافية ابن الحاجب* (تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد). دار الكتب العلمية.
22. الزركلي، خير الدين بن محمود .(2002) .*الأعلام* (ط15). دار العلم للملايين.
23. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر .(1988) .*الكتاب* (تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3). مكتبة الخانجي.
24. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت) .*بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة* (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم). المكتبة العصرية.
25. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت) .*همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* (تحقيق عبد الحميد هنداوي). المكتبة التوفيقية.
26. الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج .(2002) .*تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم* (ط1). عمادة البحث العلمي.
27. الصبان، محمد بن علي .(1997) .*حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك* (ط1). دار الكتب العلمية.
28. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك .(2000) .*الوافي بالوفيات* (تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى). دار إحياء التراث.
29. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك .(2007) .*نكث الهميان في نكت العميان* (تعليق مصطفى عبد القادر عطا، ط1). دار الكتب العلمية.
30. عباس، حسن. (د.ت) .*النحو الوافي* (ط15). دار المعارف.

31. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين .(2020) .*شرح تكملة أبي علي الفارسي المسمى: المصباح في شرح الإيضاح* (تحقيق فوزية بنت وقل العتيبي، وحورية بنت مفرج الجهني، ط1). مكتبة الرشد.
32. العكبري، عبد الله بن الحسين .(1995) .*اللباب في البناء والإعراب* (تحقيق عبد الإله النبهان، ط1). دار الفكر.
33. العلوي، يحيى بن حمزة .(2009) .*المنهاج في شرح جمل الزجاجي* (تحقيق هاشم عبد الله ناجي، ط1). مكتبة الرشد.
34. الفارابي، إسحاق بن إبراهيم .(2003) .*معجم ديوان الأدب* (تحقيق أحمد مختار عمر، مراجعة إبراهيم أنيس). دار الشعب.
35. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب .(2000) .*البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة* (ط1). دار سعد الدين.
36. القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم .(1926) .*الأمالي* (ترتيب محمد عبد الجواد الأصمعي، ط2). دار الكتب المصرية.
37. كحالة، عمر رضا. (د.ت) .*معجم المؤلفين* .دار إحياء التراث العربي.
38. المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر. (د.ت) .*المقتضب* (تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة). عالم الكتب.
39. محيسن، محمد سالم .(1992) .*معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ* (ط1). دار الجيل.
40. الوراق، محمد بن عبد الله .(1999) .*علل النحو* (تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، ط1). مكتبة الرشد.

References

1. Al-Abshīhī، Muḥammad ibn Aḥmad. (n.d.). Al-Mustaṭraf fī kull fann mustaṭraf [The Entertaining Compendium of Various Arts]. ʿĀlam al-Kutub.
2. Ibn al-Ḥājib، ʿUthmān ibn ʿUmar ibn Abī Bakr. (n.d.). Al-Shāfiyah [Al-Shafiyah] (publication details not specified).
3. Ibn al-Sarrāj، Muḥammad ibn al-Sarī ibn Sahl. (n.d.). Al-Uṣūl fī al-Naḥw [Foundations of Grammar] (Ed. ʿAbd al-Ḥusayn al-Fatlī). Muʾassasat al-Risālah.
4. Ibn al-Ṣāʾigh، Muḥammad ibn Ḥasan. (2004). Al-Lamḥah fī Sharḥ al-Malḥah [The Glimpse: Commentary on al-Malḥah] (Ed. Ibrāhīm ibn Sālim al-Ṣāʿidī، 1st ed.). Islamic University.
5. Ibn Iyāz. (2002). Sharḥ al-Taʿrīf bi-Ḍarūrī al-Taṣrīf [Commentary on Essential Morphology] (Eds. Hādī Nahr & Hilāl Nājī، 1st ed.). Dār al-Fikr.
6. Ibn Jinnī، ʿUthmān ibn Jinnī al-Mawṣilī. (1954). Al-Munṣif fī Sharḥ Kitāb al-Taṣrīf li-al-Māzinī [The Fair Commentary on al-Māzinī's Book of Morphology] (Eds. Ibrāhīm Muṣṭafā & ʿAbd Allāh Amīn، 1st ed.). Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-Qadīm.
7. Ibn Jinnī، ʿUthmān ibn Jinnī al-Mawṣilī. (n.d.). Al-Khaṣāʾiṣ [The Characteristics]. Egyptian General Book Authority.
8. Ibn Jinnī، ʿUthmān ibn Jinnī al-Mawṣilī. (n.d.). Al-Lumaʿ fī al-ʿArabiyyah [Flashes on Arabic Grammar]. Dār al-Kutub al-Thaqāfiyyah.
9. Ibn ʿAqīl، ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Raḥmān al-ʿAqīlī. (1980). Sharḥ Ibn ʿAqīl ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik] Ibn Aqil's Commentary on Ibn Malik's [ألفية (Ed. Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd، 20th ed.). Dār al-Turāth.
10. Ibn Mālik، Muḥammad ibn ʿAbd Allāh al-Ṭāʾī. (2002). Ījāz al-Taʿrīf fī ʿIlm al-Taṣrīf [Concise Definition in Morphology] (Ed. Muḥammad al-Mahdī ʿAmmār Sālim، 1st ed.). Deanship of Scientific Research.
11. Al-Azharī، Khālid ibn ʿAbd Allāh ibn Abī Bakr. (2000). Sharḥ al-Taṣrīḥ ʿalā al-Tawḍīḥ [The Explicit Commentary on al-Tawdih] (Ed. Muḥammad Bāsil ʿUyūn al-Sūd، 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
12. Al-Bābānī، Ismāʿīl ibn Muḥammad Amīn. (n.d.). Hadiyyat al-ʿĀrifīn: Asmāʾ al-Muʾallifīn wa Āthār al-Muṣannifīn [Gift of the Learned: Authors and Their Works]. Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.
13. Al-Jurjānī، ʿAbd al-Qāhir ibn ʿAbd al-Raḥmān. (2007). Al-Muqtaṣid fī Sharḥ al-Takmilah [The Moderate Commentary on al-Takmilah] (Ed. Aḥmad al-Duwīsh). Imam Muhammad ibn Saud Islamic University.

14. Jarīr. (1986). Dīwān Jarīr [Collected Poems of Jarir]. Dār Bayrūt.
15. Al-Ḥusaynī al-Astarābādhī، Ḥasan ibn Muḥammad. (2004). Sharḥ Shāfiyat Ibn al-Ḥājib (Ed. ʿAbd al-Maqṣūd Muḥammad، 1st ed.). Maktabat al-Thaqāfah al-Dīniyyah.
16. Al-Ḥamawī، Yāqūt ibn ʿAbd Allāh. (1993). Muʿjam al-Udabāʾ (Irshād al-Arīb ilā Maʿrifat al-Adīb) [Dictionary of Literati] (Ed. Iḥsān ʿAbbās، 1st ed.). Dār al-Gharb al-Islāmī.
17. Al-Khwārazmī. (n.d.). Al-Takhmīr (publication details not specified).
18. Dinkūz، Shams al-Dīn Aḥmad. (1959). Sharḥān ʿalā Marāḥ al-Arwāḥ fī ʿIlm al-Ṣarf [Two Commentaries on Morphology]. Al-Bābī al-Ḥalabī Press.
19. Al-Dīnawarī، al-Ḥusayn ibn Musā. (1990). Thimār al-Ṣināʿah fī ʿIlm al-ʿArabiyyah [Fruits of Grammar]. Imam Muhammad ibn Saud Islamic University.
20. Al-Dhahabī، Muḥammad ibn Aḥmad. (2003). Tārīkh al-Islām wa Wafayāt al-Mashāhīr wa al-Aʿlām [History of Islam and Notable Figures] (Ed. Bashshār ʿAwwād Maʿrūf، 1st ed.). Dār al-Gharb al-Islāmī.
21. Al-Raḍī al-Astarābādhī، Muḥammad ibn al-Ḥasan. (1975). Sharḥ Shāfiyat Ibn al-Ḥājib. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
22. Al-Ziriklī، Khayr al-Dīn ibn Maḥmūd. (2002). Al-Aʿlām [Biographical Dictionary] (15th ed.). Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn.
23. Sībawayh، ʿAmr ibn ʿUthmān ibn Qanbar. (1988). Al-Kitāb [The Book] (Ed. ʿAbd al-Salām Hārūn، 3rd ed.). Maktabat al-Khānjī.
24. Al-Suyūṭī، ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. (n.d.). Bughyat al-Wuʿāt fī Ṭabaqāt al-Lughawiyyīn wa al-Nuḥāt [Biographies of Linguists and Grammarians]. Al-Maktabah al-ʿAṣriyyah.
25. Al-Suyūṭī، ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. (n.d.). Hamʿ al-Hawāmiʿ fī Sharḥ Jamʿ al-Jawāmiʿ [Comprehensive Commentary]. Al-Maktabah al-Tawfīqiyyah.
26. Al-Ṣāʿidī، ʿAbd al-Razzāq ibn Farraj. (2002). Tadākhul al-Uṣūl al-Lughawiyyah wa Atharuhu fī Bināʾ al-Muʿjam [Interference of Linguistic Origins]. Deanship of Scientific Research.
27. Al-Ṣabbān، Muḥammad ibn ʿAlī. (1997). Ḥāshiyat al-Ṣabbān ʿalā Sharḥ al-Ashmūnī [Al-Sabban's Gloss]. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
28. Al-Ṣafadī، Khalīl ibn Aibak. (2000). Al-Wāfī bi al-Wafayāt [Complete Biographies]. Dār Iḥyāʾ al-Turāth.
29. Al-Ṣafadī، Khalīl ibn Aibak. (2007). Nakt al-Himyān fī Nukat al-ʿUmyān. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
30. ʿAbbās، Ḥasan. (n.d.). Al-Naḥw al-Wāfī [Comprehensive Grammar] (15th ed.). Dār al-Maʿārif.

31. Al-ʿUkbarī، ʿAbd Allāh ibn al-Ḥusayn. (2020). Al-Miṣbāḥ fī Sharḥ al-Īḍāḥ. Maktabat al-Rushd.
32. Al-ʿUkbarī، ʿAbd Allāh ibn al-Ḥusayn. (1995). Al-Lubāb fī al-Bināʾ wa al-Iʿrāb. Dār al-Fikr.
33. Al-ʿAlawī، Yaḥyā ibn Ḥamzah. (2009). Al-Minhāj fī Sharḥ Jumal al-Zajjājī. Maktabat al-Rushd.
34. Al-Fārābī، Isḥāq ibn Ibrāhīm. (2003). Muʿjam Dīwān al-Adab. Dār al-Shaʿb.
35. Al-Fīrūzābādī، Muḥammad ibn Yaʿqūb. (2000). Al-Bulghah fī Tarājim Aʾimmat al-Naḥw wa al-Lughah. Dār Saʿd al-Dīn.
36. Al-Qālī، Ismāʿīl ibn al-Qāsim. (1926). Al-Amālī. Dār al-Kutub al-Miṣriyyah.
37. Kaḥḥālah، ʿUmar Riḍā. (n.d.). Muʿjam al-Muʾallifīn. Dār Iḥyāʾ al-Turāth.
38. Al-Mubarrad، Muḥammad ibn Yazīd. (n.d.). Al-Muqtaḍab. ʿĀlam al-Kutub.
39. Muḥaysin، Muḥammad Sālim. (1992). Muʿjam Ḥuffāẓ al-Qurʾān ʿAbr al-Tārīkh. Dār al-Jīl.
40. Al-Warrāq، Muḥammad ibn ʿAbd Allāh. (1999). ʿIlal al-Naḥw [Causes of Grammar]. Maktabat al-Rushd..